

# التقييدات على الباحثين العرب واليهود التقدميين في الأكاديمية الإسرائيلية

رنا زهر

طالبة دكتوراة في موضوع علم اجتماع اللغة الإنجليزية ومحاضرة في كلية «عميق يزرايل»

## مقدمة

خلال العام 2010 طالعنا الصحف بتصريحات وزير التعليم جدعون ساعر حول وجوب ملاحقة ونزع شرعية الباحثين والأكاديميين الداعين إلى مقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية، وعن نيته البحث بشكل جدي في قضية التقرير الذي قدمته جمعية «أم ترتسو» ونظيراتها اليمينية: «راصد الأكاديمية الإسرائيلية» و«رابطة الأساتذة الجامعيين للمناعة السياسية والاقتصادية» حول النزعة ما بعد الصهيونية النقدية لمواد التعليم في كليات العلوم السياسية في الجامعات الإسرائيلية. هذه الجمعيات لا تمارس سياسة كبت الحرية الأكاديمية والتنوير العلمي والثقافي وحسب، وإنما تمارس المكارثية بتهديدها الباحث والمحاضر التقدمي نيف جوردون من جامعة بن غوريون الذي تم أيضاً توبيخه من قبل رئيسة الجامعة البروفيسور «رفكا كارمي» على مقال كان نشره في مجلات أجنبية تدعو لمقاطعة إسرائيل أكاديمياً بسبب استمرارها باحتلال شعب آخر وممارسة العنصرية وسياسة التمييز ضد الفلسطينيين مواطني الدولة.

وزير التعليم المعروف بمواقفه اليمينية الصقرية أعرب عن اهتمامه بالتقرير ووعده ببحثه وطالب بمعاقبة وملاحقة هؤلاء المحاضرين. وانضمت عضو الكنيست يوليا شمولوف-بيركوبيتش من حزب «يسرائيل بيتنو» إلى جوقة المحرضين وادعت أن حالة من الفلسطينفوبيا» تلاحق الأكاديمية الإسرائيلية، وتتسم هذه الحالة بالكره الذاتي والتماهي مع العدو واللاسامية («هأرتس» 29 حزيران 2010).

الحقيقة هي أن المؤسسات الإسرائيلية أصيبت بـ«سكاندالفوبيا» من كشف غسيلها الوسخ وفضائحتها أمام العالم ومن رفع الغطاء الشفاف عن هشاشة الحرية الأكاديمية فيها وهامشية الديمقراطية. إن هذه التصريحات الأخيرة عن ضرورة التصدي ليسارية الأكاديمية الإسرائيلية ومحاربة الليبرالية الأكاديمية وظاهرة ما بعد الصهيونية ليست أحداثاً مبعثرة وارتجالية وإنما سياسة مدروسة، واتجاه أخذ بالتسارع بشكل منهجي وبدعم من الحكومة كما سألنا أدناه.

الادعاء المركزي لهذا المقال هو أنه على الرغم من ادعاء إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية تحترم الحرية الأكاديمية إلا أن هناك في واقع الأمر تقييدات جديّة على الحرية الأكاديمية في إسرائيل، وسألنا ذلك من خلال استعراض أحداث مختلفة من الواقع الأكاديمي الإسرائيلي والتي ترسم صورة واضحة للاتجاه الذي تنحى إليه الدولة في هذا السياق بشكل مدروس وليس صدفة، وأيضاً من خلال عرض لنتائج تقارير أعدتها مؤسسات عالمية (The Canadian Association و International Education of University Teachers) عن وضع الحرية الأكاديمية داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما حاجة المجتمع الإسرائيلي لكل هذه الجمعيات التي تراقب وتلاحق الأكاديميين اليساريين؟ ولماذا تخاف المؤسسات الإسرائيلية من أبحاث هؤلاء الأكاديميين وتسعى لكم أفواههم؟ من الخائف هنا؟ المحاضر نيف جوردون وزملاؤه الملاحقون أم الدولة نفسها؟ وكيف تستطيع دولة حرية

في النقب بسبب استمرار تشغيل الجامعة للمحاضر التقدمي نيف، وتصريح وزير المعارف جدهون ساعر حول الأكاديميين الذين يرحلون إسرائيل بأبحاثهم.

### أساليب الحد من الحرية الأكاديمية

هناك عدة أساليب تستعملها الدولة للحد من الحرية الأكاديمية. منها ما يعد تدخلا مباشرا من قبل الدولة ومنها ما يعد تدخلا غير مباشر:

- تدخل مباشر من قبل وزراء معارف أمثال ليفنات وساعر، على سبيل المثال لا الحصر، بعدة أساليب كتصريحات بملاحقة أكاديميين يساريين، ومقاطعة اجتماعات إدارية احتجاجا على استمرار تشغيل بعض الأكاديميين التقدميين، والضغط على رؤساء الجامعات ومحاولة التأثير على جهاز التعليم العالي وتركيبته.
- تشجيع وزارة المعارف والضغط على مجلس التعليم العالي للاعتراف بكلية اريئيل كجامعة وبالتالي شرعنة الاستيطان والاحتلال وتقوية وتشجيع انفلات اليمين الأكاديمي الممثل ببعض الكليات ذات النزعة اليمينية وشخصيات أكاديمية يمينية متطرفة معروفة أمثال أرنون سوفير وغيرهم ممن يرون في ظاهرة الأكاديميين اليساريين تهديدا ليس لصورة إسرائيل أمام العالم فقط، بل أيضا يهددون دولة إسرائيل نفسها من الداخل، سيما وأن معظم الأكاديميين اليساريين من الشباب المنفتح على العالم والأكاديميات المختلفة وتجارب الشعوب أكثر منهم.
- محاولة الدولة للتأثير من خلال تقارير مراقب الدولة. فعلى سبيل المثال، تقرير مراقب الدولة الصادر في آذار 2009 شدد على ضرورة التزام الجامعات الإسرائيلية بـ "ممارسات جماهيرية مقبولة"، ذلك أن القانون برأي مراقب الدولة غير كاف ليبرر ممارسات بعد الأكاديميين "ضد المصلحة العامة" (تقرير مراقب الدولة 2009).
- شرعنة ودعم "أجسام مكارثية" كما يدعوها المحاضر دافيد نويمان من جامعة بن غوريون، تسعى إلى ترهيب الأكاديميين اليساريين بواسطة ملاحقتهم وتشويه سمعتهم الأكاديمية والشخصية محليا وعالميا ونعتهم بـ "الطابور الخامس". كما أن حضور الوزير ساعر لأحد اجتماعات جمعية "أم ترسو" ووعدهم بالتعامل مع تقريرهم على محمل الجد ومدحه لفعاليتهم يشكل دعما لهذه التوجهات.
- تقليص الميزانية المخصصة للجامعات، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تثبيت العديد من الأكاديميين

التعبير والحرية الأكاديمية ألا تشرعن أو على الأقل تتقبل فلسفة ما بعد الصهيونية (Post Zionism)؟ هنالك تناقض داخلي ليس في تعريف الدولة لنفسها فحسب بل بين ما تعلنه وتظهره للعالم وبين ما تمارسه على أرض الواقع. إن سياسة كم الأفواه والوشي هي سياسة أقرب للأنظمة الشمولية منها إلى الديمقراطية المتقدمة. وبعد ذلك كله يتم قبول إسرائيل لعضوية منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، ويضرب المجتمع الدولي عرض الحائط بسياسة التمييز العنصري والاحتلال والعزل والملاحقات الأكاديمية. وبذلك يكون المجتمع الدولي شريكا في المؤامرة التي تعطي إسرائيل صبغة الدول الديمقراطية المتقدمة المراعية لموازين العدل الاجتماعي بين سكانها وأقلياتها. ومن هنا فإن المجتمع الدولي مسؤول عما تخلفه هذه المؤامرة من تدهور وضع الحقوق والحريات القومية والمدنية والإنسانية داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة.

### ما هي الحرية الأكاديمية؟

إن الحرية الأكاديمية الشخصية التي نميزها هنا عن الحرية الأكاديمية الإدارية (أو الاستقلالية الإدارية) هي حرية تكفل للعاملين في سلك التعليم الأكاديمي الحق بالعمل دون خوف أو تدخل مؤسساتي أو سلطوي بكل ما يتعلق بالأبحاث، التعليم، النشر والتعبير عن الرأي (نافو 2005) هذا الحق من المفروض انه مشروع في إسرائيل ومحرم من خلال قانون مجلس التعليم العالي للعام 1958، وتحديداً في البند 15 تحت عنوان "حرية العمل". إن الحرية الأكاديمية-الإدارية والشخصية مرتبطتان ببعضهما البعض إذ تأتي الأولى لتضمن الثانية. وقد كانت هناك محاولات لسن هذا القانون سنة 1952 وعام 1955 بصيغة أخرى تضمن تدخل السلطة في هذه الحرية إلا أنها فشلت (فلنسكي 2005). لكن هذه المحاولات لم تتوقف إذ أن اقتراح الإصلاح الذي قدمته لجنة ملتس وأوصت به لجنة شوحت على جهاز التعليم العالي هو محاولة أخرى للحد من الحرية الأكاديمية الإدارية وبالتالي الحرية الأكاديمية الشخصية بواسطة زرع أعين للسلطة فيها. وباتت محاولات الحد من هذه الحرية ملموسة مؤخرًا ولكنها تزايدت في العقدين الأخيرين، خاصة في فترة ما بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، حين سمح للأكاديميين الإسرائيليين اللقاء مع أكاديميين عرب وفلسطينيين، الأمر الذي عزز الصوت الناقد لسياسة الدولة ولاحتلالها لشعب آخر حتى في أوساط يهودية. وتأتي سياسة كم الأفواه هذه بالأساس من جهات سياسية واطر أكاديمية يمينية. والأمثلة على تدخل السلطة بهذه الحرية كثيرة. ويمكن الإشارة إلى تدخل وزيرة المعارف السابقة ليمور لفنات ووضع كل ثقلها في تحويل كلية اريئيل في الضفة إلى جامعة، ورفضها المشاركة في اجتماع لمجلس أمناء جامعة بن غوريون

- وبالتالي يمنع الكثير منهم من التعبير عن رأيهم بصراحة خوفاً من الفصل من العمل.
- تقليص الميزانية الذي يؤثر كذلك على إمكانية إيجاد عمل وبالتالي يشجع العديد من الأكاديميين على الهجرة والعمل خارج البلاد.
  - تعيين لجنة فرعية للجنة التخطيط والموازنة كحلقة وصل بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية في كل ما يتعلق برصد الميزانيات، الأمر الذي يجعل العمل الأكاديمي رهين موافقة هذه اللجنة ويسمح بتدخل جهات ذات مصلحة سياسية ويحد من الاستقلالية الأكاديمية للجامعات والكليات.
- وتكمن خطورة هذه السياسة الموجهة في الأكاديميا في أنها تشرعن العنصرية باسم العلم والثقافة والحرية الأكاديمية. ومن المستهجن أن تنتهي الحرية الأكاديمية عندما ينعت أكاديمي إسرائيلي مثل جوردون وبابه وغيرهما سياسة الدولة بالعنصرية، وتبدأ عندما تشرعن الأكاديميا مقولات عنصرية ضد العرب والتحذير من العرب "الذين يهددون الدولة ديمغرافياً"! وعندما يفصل المحاضر نزار حسن من كلية سير لرفضه استقبال طالب قد حضر درسه حاملاً بندقيته (2005) بينما لم يتم التعرض للمحاضرة شلوميت تماري من نفس الكلية التي طلبت من طالبة عربية أن تنزع حجابها لادعاءات نسوية (كوك، 2009).
- و مع هذا، فإن ما هو مقبول على أجهزة الدولة التي تجندت بمساعدة أجسام يمينية متطرفة كالمذكورة أعلاه والتي تتكلم باسم أكاديميين أبقوا لسلطة غير مقبول على العديد من الأكاديميين الإسرائيليين الذي وقعوا على عريضة اثار تطالب الوزير ساعر بالتراجع عن تصريحاته لأن الحرية الأكاديمية هي جوهر الجهاز الأكاديمي في البلاد. من بين الموقعين الـ 500 تبرز أسماء مثل يوسي سريد، بروفيوسور يولي تمير، بروفيوسور يوسي بن ارتسي وغيرهم الكثير.
- وتبدو الصورة قاتمة أكثر مما نتخيل عندما نراجع تقارير بعض المؤسسات المهنية الأجنبية لواقع الحرية الأكاديمية في إسرائيل. فقد أصدرت مؤسستا Education International في بلجيكا و The Canadian Association of University Teachers الكندية تقريراً يرصد الخروقات والممارسات الإسرائيلية ضد الحرية الأكاديمية داخل إسرائيل نفسها وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً. وتعتمد هذه المؤسسات في تقريرها على توصيات اليونسكو عام 1997 المتعلقة بالحرية الأكاديمية. ومن أهم ما جاء في هذا التقرير أن الأجواء العامة في الأكاديميا الإسرائيلية لا تشجع الأكاديميين اليساريين على إبداء رأيهم بصراحة. وأقدم بعض الأمثلة على ذلك:
1. قضية المحاضر نيف جوردون من جامعة بن جوريون

- المذكورة آنفاً.
2. قضية المحاضر ايلان بابه الذي كان يعمل في جامعة حيفا وهو من أشد معارضي سياسة الدولة والاحتلال. وقد عانى من الملاحقة الأكاديمية حتى اضطر إلى ترك جامعة حيفا والاستقرار عام 2007 في جامعة Exeter الانجليزية.
  3. قضية احد طلاب المحاضر ايلان بابه الذي اظهر في أطروحته عام 1988 جرائم حرب اقترفها الجيش الإسرائيلي عام 1948. حيث قام ممثلو الجيش الإسرائيلي بالاحتجاج على فحوى هذه الأطروحة وأعدت جامعة حيفا النظر بالأطروحة وقررت أنها غير دقيقة بحثياً وأكاديمياً ورفضت قبولها. بابه دافع بشدة عن أطروحة تلميذه واتهم الجامعة بخرق حق الحرية الأكاديمية. لم يتم إقصاء بابه وقتها ولكن تمت معاقبته بمنعه الاشتراك بمؤتمرات وفرضت بعض القيود الأخرى عليه حتى اضطره إلى مغادرة الجامعة.
  4. محاولة قتل المحاضر التقدمي زينيف شترنهيل عام (2008) من الجامعة العبرية بالقدس المعروف بمناهضته للاحتلال. الهجوم تم من قبل مجموعة يمينية متطرفة من المستوطنين بواسطة إلقاء قنبلة على ساحة بيته.
  5. هنالك محاولات تدخل من قبل "جهاز الأمن العام" (الشاباك) وغيره لمنع إعطاء تصريحات لقبول فلسطينيين ينوون الدراسة أو إجراء الأبحاث في البلاد لأسباب ليس لها علاقة بالأمن. بحسب التقرير كان مجلس رؤساء الجامعات قد احتج على ذلك.
  6. بضغط من الجيش الإسرائيلي تم فصل المحاضر والمخرج نزار حسن من كلية سير. وقد لوح ممثلو الجيش وقتها بالتهديد بوقف العلاقات بين الجيش والكلية إذا ما لم يتم فصل المحاضر الذي رفض استقبال طالب بالزي العسكري والبندقية.
  7. إعتقال طلاب جامعيين احتجوا على الحرب الأخيرة على غزة عام 2008-2009 وفرض شروط مقيّدة عليهم بعد إطلاق أعاققت مواصلة تعليمهم، إذ مُنعوا من مغادرة منطقة سكنهم لفترة طويلة.
- ويشير التقرير أيضاً إلى وجود انتهاكات جديّة في كل ما يتعلق بموضوع المساواة القومية والمدنية والجنسية في الأكاديميا الإسرائيلية والأمثلة على ذلك تشمل:
1. في مجال المساواة الجنسية، تفتقد الأكاديميا الإسرائيلية التواجد النسائي على مستوى الكادر التعليمي، إذ تصل نسبة النساء إلى 35% من كادر

## تلخيص

مع أن القانون الإسرائيلي يؤكد على حق المحاضر والباحث والأكاديمي أن يكتب ويستنتج وينشر ويحاضر وبحسب نتائج واستنتاجات دراساته دون خوف من ملاحقه أو عقاب، إلا أن هذا غير مطبّق وإن طبّق فبشكل جزئي وغير عادل. إن توصيات اليونسكو من العام 1997 بحسب تقرير مؤسسة Education International في بلجيكا و The Canadian Association of University Teachers الكندية، لا يتم احترامها في إسرائيل وبالتالي فوضع الحرية الأكاديمية والمساواة في الأكاديمية الإسرائيلية يعث على القلق. ولا تقتصر هذه الانتهاكات المؤسسية على الأكاديميين في إسرائيل فقط وإنما هي أكثر ضراوة بحق الفلسطينيين في المناطق المحتلة. إن الأكاديمية والبحث العلمي يعتبران من أهم وسائل النضال الشرعية لمكافحة التمييز والعنصرية والاحتلال في هذه الدولة أسوة بوسائل نضال أخرى كالنضال الجماهيري والبرلماني والعمل الأهلي. بالنسبة للأكاديميين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فوضعهم أصعب بكثير من وضع الأكاديميين في إسرائيل بسبب الاحتلال وسياسة العزل والاعتقالات لشخصيات أكاديمية. ويجب أن تسعى الأطر السياسية والأهلية للدفاع عن الحرية الأكاديمية الآخذة بالتآكل، ووضع القضية في سياقها الأوسع والأشمل الذي يتطلب بدوره تغييراً نوعياً عميقاً.

## ثبت المراجع:

יצחק (יאני) נבו, "שני דגמים של חופש אקדמי: המקרה הישראלי", תרבות דמוקרטית 9, תשס"ה, עמ' 137-167.  
מבקר המדינה, דוח ביקורת על מערכת ההשכלה הגבוהה, מרס 2009, עמ' 6.

החופש האקדמי והחופש המינהלי של מוסדות להשכלה גבוהה בישראל ובמדינות נחרות, וועדת החינוך, התרבות והספורט, 20 בדצמבר 2009, [www.knesset.gov.il/mmm](http://www.knesset.gov.il/mmm)

עמי וולנסקי, אקדמיה בסביבה משתנה: מדיניות ההשכלה הגבוהה של ישראל 1952-2004, מוסד שמואל נאמן למחקר מתקדם במדע ובטכנולוגיה והוצאת הקיבוץ המאוחד, 2005, עמ' 260-316

Jonathan Cook, Academic Freedom in Israel: Campus Watch Copycats Close in on Israeli Professors, November 16, 2009, <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=16118>

David Robinson, *The Status of Higher Education Teaching Personnel in Israel, the West Bank and Gaza*, Education International & The Canadian Association of University Teachers, January 2010

2. المحاضرين الكبار و11,9% من ذوي درجة بروفيسور. في مجال المساواة القومية والمدنية، هنالك تمثيل منخفض بشكل ملحوظ للمواطنين العرب الفلسطينيين الذي يصل عددهم إلى حوالي مليون نسمة (17%) بينما نسبتهم من المحاضرين لا تتعدى 1%.
3. في مجال المساواة القومية والمدنية، توزع منح للطلاب التي تعطي أفضلية للطلاب الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي وبالتالي يُستثنى الطالب العربي أوتوماتيكياً، وما زالت بعض الكليات تحدد جيل القبول حتى سن 21 عاماً، الأمر الذي يحد من عدد الطلاب العرب في هذه الكليات لان غالبيتهم يفضل عدم الانتظار لسنتين أو أكثر بعد التخرج من الثانوية وبالتالي ينتقلون لتعلم مواضيع أخرى.
4. تطرق التقرير للتمييز في توزيع الميزانيات والملاكات بين جهاز التعليم العربي والعبري وتطرق للفجوات التحصيلية النابعة من هذه الفجوات المتراكمة والمنهجية.

بالإضافة إلى ذلك، تطرق التقرير إلى وضع الحرية الأكاديمية في جامعات وكليات قطاع غزة والصفة الغربية مستنتجا بأنه لا يمكن أن تكون هناك حرية أكاديمية دون أن يكون هناك احترام للحرية الأساسية للمحاضرين الفلسطينيين كحرية التنقل والأمن الشخصي، ويؤكد التقرير أن كوادر الأكاديميين والمحاضرين في غزة والصفة الغربية محرومون من هذه الحقوق الأساسية وبالتالي من حق الحرية الأكاديمية. وبالتالي تكون إسرائيل قد خرقت توصيات اليونسكو بفرضا قيوداً على حرية التنقل خارج وداخل المناطق المحتلة وليس بالضرورة لأسباب أمنية دائماً. من ناحية البحث العلمي، تفرض إسرائيل قيوداً على استيراد أدوات للبحث الأكاديمي والمخبري بحجج أمنية وبالتالي تحد من قدرة الأكاديميين الفلسطينيين على مواصلة عملهم بشكل طبيعي. ولكن يشير التقرير إلى عامل آخر يؤثر سلباً على حرية إجراء الأبحاث في المناطق المحتلة هو ساعات العمل الطويلة للمحاضرين نتيجة للنقص في الكوادر الأكاديمية والميزانيات مما لا يبقى وقت أو إمكانية لإجراء الأبحاث.

في 20 كانون الأول 2009 قدّم للجنة المعارف التابعة للكنيست تقرير موسع نوقش في إحدى جلساتها حول الحرية الأكاديمية والإدارية للجامعات الإسرائيلية. وبدلاً من أن يناقش التقرير الوضع الذي آلت إليه الحرية الأكاديمية والانتهاكات المؤسسية، تمحور النقاش حول الحرية المؤسسية الإدارية والاقتصادية فقط، مع أن الحرية الأكاديمية الشخصية نابعة من الحرية والاستقلالية الإدارية للجامعات.